الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تونس المنار
ا/ف للشؤون القانونية والأرشيف والنشر
مصلحة النشر والتوثيق والنشر

محضر جلسة مجلس جامعة تونس المنار
المنعقدة يوم الخميس 23 جويلية 2015.

انعقدت بمقر جامعة تونس المنار الجلسة الثامنة لمجلس الجامعة للمدة النيابية 2014 –2017 وذلك يوم الخميس 23 جويلية 2015 على الساعة التاسعة صباحا تحت إشراف الأستاذ **فتحي سلاّوتي** رئيس الجامعة.

وقد حضر الاجتماع السيدات والسادة : **يوسف بن عثمان** نائب رئيس الجامعة، **أسامة الدشراوي** مدير المصالح المشتركة، **سامي البسطانجي** عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، **أحمد المحرزي** عميد كلية الطب بتونس، **لطفي البيتري** عميد كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس، **الهادي الطرابلسي** عميد كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس، **حاتم الزنزري** مدير المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس، **توفيق العلوي** مدير المعهد العالي للعلوم الانسانية بتونس، **معز الشفرة** مدير المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار، **رشاد بن حسن** مدير المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس، **نجيبة المرابط بلاعج** نيابة عن مدير المعهد العالي للإعلامية، **حليمة محجوبي** مديرة المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس، **فتحي نقّة** مدير معهد بورقيبة للغات الحية، **أنيس البنزرتي** مدير المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس، **شكري حمودة** مدير المعهد العالي لعلوم التمريض بتونس، **عبد الحق بن يونس** مدير معهد البحوث البيطرية بتونس **وعلي بوعتور** نيابة عن مدير معهد باستور بتونس.

والسيّد **محمد السوسي** ممثّل الأساتذة والأساتذة المحاضرين (كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس).

والسيّدة والسيدان ممثلو الأساتذة المساعدين: **لطيفة بوليلة الزغلامي** (المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس)، **محمد طه البناني** (كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس)، **خالد الصالح** (المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار).

والسيّد : **خليفة الحرباوي** ممثل الإطار الفني والإداري (جامعة تونس المنار).

كما حضر عن الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السيدة والسيد **ليلى قلوز وفارس مبروك**.

كما دُعِيَ للحضور السيّد **الحبيب باطيس** أستاذ تعليم عال بكلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس.

وقد اعتذر عن الحضور السّادة **نبيل السويسي** نائب رئيس الجامعة (حضر في اجتماع بالوزارة ممثلا عن الجامعة في النّدوة الوطنيّة للتّونسيّين بالخارج)، **رضا بن الشيخ** (المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس)، **مهدي طريفة** (المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس) **ويوسف الحسناوي** (ممثل العملة).

كما تغيب عن الحضور السيّدات والسادة : **عائدة بورتبين** (كلية الطبّ بتونس)، **سلمى خالد** (ممثلة الأساتذة المساعدين)، **إيمان البودالي** (ممثلة الأساتذة المساعدين)، **الطاهر بياحي** رئيس مدير عام المغازة العامة(ممثل للهيئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، **محمد عياض خلفي** (ممثل الطلبة) **وعثمان كحلاني** (ممثل الطلبة).

إفتتح السيد رئيس الجامعة الاجتماع مرحّبا بالحاضرين ثم ذكّر بجدول أعمال الجلسة المتمثل في النقاط التالية:

- **مشروع دعم الجودة بجامعة تونس المنار**
- **التأهيل الجامعي**
- **تقييم السنة الجامعية**
- **متفرقات**

I- مشروع دعم الجودة بجامعة تونس المنار:

قدمت السيدة ليلى قلوز الخبيرة في الجودة عرضا لمشروع دعم الجودة بجامعة تونس المنار تحت عنوان "Programme d'Harmonisation de l'Administration, de la Recherche et de l'Enseignement" مشيرة إلى مراحل تحيين هذا المشروع الذي انطلق في الجامعة منذ سنة 2007 وإلى أهدافه الرامية إلى تعزيز القدرة على التصرف البيداغوجي والإداري والمالي في الجامعة ومؤسساتها وإرساء ثقافة الجودة في الأداء.

وبخصوص إنجاز هذا المشروع أشارت السيدة ليلى قلوز إلى أنه تم عن طريق طلب عروض وقد وقع اختيار المستشارين (les consultants) المكلفين بتركيز المشروع في الجامعة ومؤسساتها على مدى ثلاثة أشهر. ودعت إلى مزيد التحسيس حول هذه المسألة وإيلائها العناية اللازمة.

وفي هذا الصدد حدّد رئيس الجامعة تاريخ 14 سبتمبر 2015 آخر أجل لتكوين لجان الجودة المكلفين ببرنامج التصرف في الجودة في المؤسسات والجامعة.

واعتبر أعضاء المجلس أن إرساء الجودة يساهم في دعم استقلالية الجامعة ومؤسساتها في التصرف الإداري والمالي والبيداغوجي ملاحظين ما يلي:

- إمكانية الاستفادة من تجارب ناجحة في هذا المجال على غرار ما هو موجود في أمريكا وكندا وعدم الاكتفاء بالتجربة الفرنسية مع الاستئناس بتجارب المؤسسات الوطنية الناشطة في هذا المجال والقادرة على منح شهائد الجودة المعترف بها على المستوى الدولي.
- الحفاظ على استقلالية الجامعة ومؤسساتها مع مراعاة خصوصية بعض المؤسسات مثل كلية الطب بتونس.
- ضرورة إعادة تأهيل مؤسسات الجامعة.
- توضيح دور المستشارين في تطبيق هذا المشروع وضبط المنهجية المعتمدة في التقييم (قيس الآداء، التشخيص، لوحة القيادة...).

وقد طلب رئيس الجامعة من رؤساء المؤسسات مزيد التحسيس بأهمية المشروع وعقد اجتماعات داخل مؤسساتهم للحث على تقديم المشاريع قبل تاريخ 14 سبتمبر 2015 مؤكدا على إعطاء الأهمية اللازمة لهذا المشروع والعمل على إنجاحه لتحقيق نقلة نوعية للجامعة ومؤسساتها وتحسين الآداء والمردودية على مستوى التسيير الإداري والبيداغوجي.

II- التأهيل الجامعي:

تولى السيد الحبيب باطيس الأستاذ بكلية العلوم بتونس تقديم عرض حول الإطار القانوني والإجرائي لإسناد التأهيل الجامعي في الجامعة التونسيّة عموما مشيرا إلى إحداث لجنة صلب الكلية تعمل على تحديد معايير لإسناد التّأهيل تم ضبطها في "شبكة تقييم" ومن المنتظر أن يتم تعميمها على الموقع الالكتروني للمؤسسة. وقد لاحظ في هذا السياق غموض بعض النصوص القانونية والترتيبية التي تعمل اللجنة المذكورة أعلاه على توضيح مختلف الإجراءات المتعلقة بها خاصة على مستوى قبول الملفات وتقييمها.

كما أشار رئيس الجامعة إلى الحاجة إلى مزيد توضيح بعض النصوص القانونية المنظمة لإسناد التأهيل الجامعي وخاصة على مستوى تقييم الملفات واقترح تعميم شبكة المعايير المنجزة من قبل المؤسسة المذكورة على مؤسسات الجامعة للإطلاع.

وفي نفس السياق، ذكّر الأستاذ يوسف بن عثمان، نائب رئيس الجامعة، بالنصوص القانونية المتعلقة بالتأهيل الجامعي وتحديدا بالأمر عدد 1824 لسنة 1993 وبالأمر المنقح له عدد 1803 لسنة 1997 وبالمنشورين 06/18 و 09/07 لسنة 2006 وسنة 2009 موضحا أن اللجان الخاصة لإسناد التّأهيل الجامعي التي أُحدثت على مستوى الجامعة تمّ تكوينها بالتّشاور مع السّادة العمداء والمديرين وعملت على ضبط معايير موضوعية لتقويم ملفات المترشّحين ومناقشتها.

وقد أبدى أعضاء المجلس عديد الملاحظات حول هذه المسألة:

- ضرورة اعتماد منهجية موضوعية وشفافة في تقييم ملفات التأهيل الجامعي.
- إعداد شبكات معايير التقييم بكيفية تتلاءم مع خصوصية كل مؤسسة.
- مزيد النظر في النصوص القانونية المتعلقة بالتأهيل الجامعي للأساتذة الإستشفائيين المنظرين برتبة أساتذة مساعدين باعتبار أن هذه النصوص لم تتطرق إلى ذكرهم.
- غياب شرط الترسيم للترشح إلى التأهيل الجامعي في النصوص المذكورة أعلاه مع أنه تتم مراعاة الكفاءة والخبرة العلمية والأقدمية في الرتبة عند تقويم الملفات.
- مراجعة الإجراءات القانونية لتوفير الحماية اللاّزمة لأعضاء لجان التأهيل وللمترشحين.
- النظر في إمكانية تشريك أعضاء أجانب كخبراء في تقويم ملفات التأهيل في الاختصاصات النادرة.

وفي نفس السياق، اقترح رئيس الجامعة إحداث لجنة تأهيل بجامعة تونس المنار تضم أعضاء يمثلون مختلف الاختصاصات العلمية قصد إعداد شبكة معايير التقييم قبل عرضها للنظر على المجالس العلمية ومجلس الجامعة، وقد ترشح لها السيدة والسادة **حليمة المحجوبي ويوسف بن عثمان والحبيب باطيس ورشاد بن حسن وأنيس البنزرتي وشكري حمودة وسامي البسطانجي**. وقد اقترح أعضاء المجلس أن يترأسها الأستاذ **يوسف بن عثمان** بصفته نائبا لرئيس الجامعة كما تم تحديد يوم الجمعة 4 سبتمبر 2015 لانعقاد أول اجتماع لهذه اللجنة، وقد وافق أعضاء المجلس على هذه المقترحات.

III- تقييم السنة الجامعية

أوضح رؤساء المؤسسات أن السنة الجامعية مرت في ظروف عادية رغم بعض الصعوبات التي شهدتها المؤسسات منها النقص في الموارد البشرية والمعدات والتجهيزات العلمية وضعف البنية التحتية لعدد من مؤسسات الجامعة والحاجة إلى إحداث فضاءات تدريس جديدة (خاصة للمعهد العالي للإعلامية) كما رفع أعضاء المجلس عديد المقترحات تتمثل في:

- النظر في توحيد التوقيت الدراسي في كل مؤسسات الجامعة.

- الحد من غيابات المدرسين والطلبة والدعوة إلى تطبيق الإجراءات والتراتيب المعمول بها في الغرض.
- الدعوة إلى تقيد الإطار البيداغوجي بساعات التدريس القانونية وإلى الإمضاء على ورقة الحضور.
- مراجعة جداول الأوقات وفقا لمصلحة الطالب وتمكين الإطار البيداغوجي من جدول تدريس خاص به.
- مراجعة عطل الاستراحة السنوية للأعوان تفاديا لتعطيل سير العمل خاصة خلال الفترة الصيفية.
- تعليق قائمة أعداد الامتحانات في الإبّان مراعاة لمصالح الطلبة.
- خلق آليات للحد من إقبال طلبة المعاهد التحضيرية على دروس التدارك.
- تثمين المواد الأساسية خاصة وأن العديد من الطلبة ينجحون بمواد ثانوية.
- مراجعة طرق تقويم الطلبة وتقليص عدد امتحانات المراقبة والاكتفاء بأعداد امتحانات أخر السنة.
- توفير آليات لتمكين المدرسين من تأطير الطلبة نفسيا واجتماعيا.
- النظر في مسالة تجديد أعضاء اللجان القطاعية.
- الدعوة إلى متابعة القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة وتطبيقها.

وفي هذا الإطار، اقترح رئيس الجامعة توجيه مشروع مذكرة إلى المؤسسات تتطرق إلى مختلف النقاط التي تمت إثارتها وطلب من الحاضرين مده باقتراحاتهم في هذا الخصوص لتحرير الصيغة النهائية للمذكرة.

IV- متفرقات:

1 – تنظيم حركة نُقل الكتاب العامين:

في إطار العمل على تحسين تسيير المؤسسات الجامعية اقترح رئيس الجامعة على الحاضرين تنظيم حركة نُقل تخص الكتاب العامين للمؤسسات الراجعة بالنظر ودعوتهم عن طريق مراسلة في الغرض إلى تقديم مقترحاتهم وبعد النقاش وافق أعضاء المجلس على هذه المسألة.

2 – عقود إسداء الخدمات:

أشار رئيس الجامعة إلى إحداث نوعين جديدين من العقود هما "عقد خاص بالطلبة المسجلين في دراسات الشهادة الوطنية للدكتوراه بعنوان السنة الجامعية 2015-2016" و"عقد خاص بالمتحصّلين على الشهادة الوطنية للدكتوراه" وطلب من رؤساء المؤسسات تحديد حاجياتهم في الغرض. وفي نفس السياق أوضح أن الجامعة تعتزم إحداث لجنة جامعية تتولى الإشراف على دراسة ملفات المترشحين للتدريس في إطار العقود المشار إليها أعلاه وإحداث لجان فرعية في الاختصاص تُعهد إليها عملية تقويم الملفّات.

3- فواضل ميزانية الجامعة ومؤسساتها:

أشار رئيس الجامعة إلى وجود فواضل مالية كبيرة في ميزانية الجامعة ومؤسساتها لهذه السنة ودعا رؤساء المؤسسات إلى تحديد أسباب عدم صرف الاعتمادات المرصودة وإعلام مصالح الجامعة بها.

4- ملفات المدرسين المحالين على التقاعد.

بيّن رئيس الجامعة أن دراسة ملفات تمديد إحالة المدرسين على التقاعد تتم بصفة متأخرة وطلب من رؤساء المؤسسات إحالة ملفات تقاعد المدرسين إلى مصالح الجامعة في الآجال مؤكدا ضرورة أن تحتوى مطالب التمديد على الوثائق اللازمة وخاصة تقرير رئيس المؤسسة ورأي المجلس العلمي في الغرض.

4- تقديم خدمات تدريس في القطاع الخاص:

أشار عميد كلية الطب بتونس إلى وجود مدرسين استشفائيين يقدمون خدمات تدريس في القطاع الخاص بمقابل مالي موضحا أن الكلية قامت بعدة إجراءات في الغرض منها الامتناع عن تعينهم كمؤطرين للطلبة.

ورفعت الجلسة على الساعة الواحدة بعد الزوال.

مقرر الجلسة :

عن الكاتب العام للجامعة

مدير المصالح المشتركة

أسامة الدشراوي

رئيس جامعة تونس المنار

فتحي سلاّوتي